التخريج وأثره في كشف العلة

دراسة نظرية وتطبيقية

تأليف

متعب بن خلف بن متعب السُلمي

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بكلية الشريعة والأنظمة

جامعة الطائف

من 327 إلى 378

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين أما بعد :

فإن التخريج الذي يتعلمه كثير من طلاب العلم اليوم من خلال الكتب التي ألفت في هذا الشأن، من الكشف عن مواضع الحديث من مصادره المتنوعة، وترجمة الرواة، والوقوف على مناهج كتب الحديث[1]، ليس مطابقاً في معناه للتخريج عند الأئمة المتقدمين الذي يعنون به: جمع طرق الحديث مرفوعها، وموقوفها، موصولها، ومرسلها، في صعيد واحد،ثم فحصها وفق منهج علمي بحيث يرى الباحث مسارات الحديث عبر سلاسل الرجال حتى تستقر في مصادرها الأصلية التي روتها بأسانيدها، وبألفاظها، ثم تجرى المقارنة بين تلك الأحاديث لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها، وتوظيف نصوص الأئمة النقاد في كشف ملابسات الروايات المختلفة،والتخريج بهذا المعنى هو من أهم الوسائل في كشف علل الأحاديث المؤثرة، وغير المؤثرة، الظاهرة، والخفية. ونظراً لأني لم أقف على من أفرده بالبحث رأيت أن أكتب فيه هذا البحث المختصر وعنونته بقولي:«تخريج الحديث وأثره في الكشف عن العلة دراسة نظرية وتطبيقية».

وجعلت له الخطة التالية:

المبحث الأول:تعريف التخريج والعلة.

المبحث الثاني:علاقة علم التخريج بمباحث العلة.

المبحث الثالث: مراحل التخريج في الكشف عن العلة.

المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية.

الخاتمة.

---

[1] وهذا أمر مشاهد في كثير من الكتب التي تقذف بها المطابع، وقد عزيت الأحاديث فيها إلى مصادرها الأصلية، وقد يحكم بعضهم على حال رجالها ثم توصف بأنها مخرجة.

المبحث الأول: تعريف التخريج والعلة:

تعريف التخريج في اللغة: مادة (خ ر ج) في اللغة تدور حول معنى الظهور والبروز.

قال ابن منظور: « خرجت خوارج فلان إذا ظَهَرَتْ نجابته، وفيه أيضاً: خرجت السماء خروجاً إذا أصحت بعد إغامتها، ومنه:خروج الأديب ونحوه، يقال: خرج فلان في العلم والصناعة »[1].

قال في المعجم الوسيط: «خَرَجَ يخرُجُ خروجاً: برز من مقره أو حاله وانفصل، واستخرجه: استنبطه »[2]. قال الزمخشري: «ومن المجاز: خرج فلان في العلم والصناعة خروجاً إذا نبغ، وخرّجه فلان فتخرج وهو خريجه»[3].

تعريف التخريج في الاصطلاح:

لم يضع النقاد المتقدمون لكلمة تخريج تعريفاً اصطلاحياً كما هو مفهوم عندنا اليوم، وبتتبع كلامهم وجد له عندهم معنيان :

الأول : وردت هذه اللفظة قليلاً في كلام الأئمة المتقدمين بمعنى رواه وأبرزه للناس كما هو معناها اللغوي، ومن ذلك: أن الترمذي سأل البخاري عن حديث رواه عبد الله بن صالح، فقال البخاري:«عبد الله بن صالح لم يكن أخرجه في أيامنا »[4]، وقال أبو داود في رسالته لأهل مكة:« فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه »[5] أي: لم أذكره في كتابي بإسناده، وكأن التخريج بهذا المعنى: هو الطريق الذي خرج منه هذا الحديث، وسار فيه عبر رواته حتى وصل إليه، ثم شاع هذا المعنى، واستخدمه الحاكم النيسابوري في مستدركه كثيراً فتجده يقول:«على شرطهما

---

[1] لسان العرب لابن منظور (74/2).

[2] المعجم الوسيط، (ص:224) مادة : خرج.

[3] أساس البلاغة للزمخشري (237/1).

[4] العلل الكبير للترمذي (161/1).ويقال عن الراوي : أنه أخرجه لأن كل واحد من الرواة يعتبر محلاً خرج منه الحديث.كما في كشف اللثام لعبد الموجود عبد اللطيف ، مكتبة الأزهر،ط1، 1414هـ:(26/1).

[5] رسالة أبي داود إلى أهل مكة، (ص:35).

ولم يخرجاه»، أو«هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وقد بلغني أنه أخرجه في آخر الكتاب»[1]. قال القاسمي:« كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث: خرّجه فلان، أو أخرجه بمعنى ذكره»[2]

الثاني: هو ما ذكره عبد الله الجديع في قوله:« التخريج هو: أن تعمد إلى حديث فتجمع طرقه، من الكتب الحديثية التي تقوم على الإسناد، ثم التأليف بينها لتحرير مواضع الاتفاق والافتراق في الأسانيد، فتتبين المتابعات والشواهد، وفي المتون، فيتبين ما فيها من التوافق اللفظي والمعنوي، والزيادة والاختلاف.هذا المعنى للتخريج هو المطلوب تحقيقه لكشف علة الحديث»[3].

وهذا هو المراد في هذا البحث.

تعريف العلة في اللغة: «العِلّة: بالكسر:المرض، علَّ يَعلَّ واعتل، وأعله الله تعالى فهو مُعَلَّ وعليل، ولا تقل :معلول»[4] قال ابن الصلاح : « والمعلول: مرذول عند أهل العربية واللغة »[5].

وقال النووي ، وتبعه السّيوطي: « هو لحن »[6]،وقال الزركشي: « والصواب أَنَّهُ يجوز أن يقال: علّه، فهو معلول من العِلّة والاعتلال إلا أَنَّهُ قليل»[7].

---

[1] مستدرك الحاكم (93/1).

[2] قواعد التحديث للقاسمي (219/1).

[3] تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع، (736/2 بتصرف يسير). يقارن بما ذكره السخاوي في فتح المغيث، ت: علي حسين ط1، 1424هـ (317/3)، فقد اقترب من هذا المعنى ، وينظر ما ذكره بكر أبو زيد في كتابه التأصيل(ص:52):حيث عرفه بقوله: «معرفة حال الراوي والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه وألفاظه ».

[4] القاموس المحيط للفيروزآبادي (مادة علل).

[5] تدريب الراوي للسوطي (319/1).

[6] تدريب الراوي(319/1).

[7] النكت على مقدمة ابن الصلاح (204/2).

العلة في الاصطلاح: عرفها ابن الصَّلاح بقوله:« هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه»[1]، وعرفها النووي بقوله:«عبارة عن سبب غامض قادح، مع أن الظاهر السلامة منه، ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً» [2].ويؤخذ من قوليهما :أن للعلة ركنين هما : الغموض، والقدح في صحّة الحديث، ويلزم على هذا : أَنَّهُ إذا تخلّف أحدهما فلا يسمى الحديث معلاً اصطلاحًا، ويظهر أن تعريف العلّة بهذا إنما هو متابعة للحاكم في قوله:« وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلَّة الحديث تكثر في أحاديث الثِّقات، أن يحدثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة، لا غير » [3]. قلت: والشأن أن يتوافق تعريف العلّة مع التطبيق العملي الَّذي قام به الأئمَّة النقّاد زمن التَّدوين، الَّذين كثر كلامهم على نقد الأحاديث والحكم عليها، وتعليلها، فإذا لم يكن تعريف العلّة عند من جاء بعدهم موافقاً لصنيعهم فُهم مرادُهم على غير ما أرادوا ، وربما استدرك عليهم، أو تعقبهم غيرهم. وغالب الألفاظ الاصطلاحية التي استخدمها الأئمَّة النقّاد وضمنوها مواقفهم من الأحاديث قبولاً ورداً يغلب عليها المعنى اللغوي؛ لأنهم سبقوا زمن التدقيق في التعريفات عند المتأخرين، التي اتفقوا على أن تكون جامعة مانعة. والعلة كانت كذلك مراعى فيها معناها اللغوي الأصلي قبل أن تقصر على بعض معانيها.

وقد لاحظ ابن الصَّلاح أن تعريفه لم يشمل كل معاني العلّة على ما كانت عليه عند الأئمَّة المتقدِّمين، وأنها تطلق ولا تقيد بكونها قادحة ولا خفية فاستدرك قائلاً : « ثمّ اعلم أَنَّهُ قد يطلق اسم العلّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضَّعف، المانعة من العمل به، على ما

---

[1] علوم الحديث(ص:90).

[2] تدريب الراوي(320/1).

[3] معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:360).

هو مقتضى لفظ العلّة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمى الترمذي النسخ علَّة من علل الحديث، ثمّ إن بعضهم أطلق اسم العلّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الَّذي أسنده الثِّقة الضابط[1]...» [2].

وقال ابن حجر:« والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة » [3]، وذكر الصنعاني ما يدل على أن تقييد العلّة بكونها خفية قادحة هو عنده قيد أغلبي حيث قال: « وكأن هذا التَّعريف أغلبي للعلة ، وإلا فإنَّهُ سيأتي أنهم يعللون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة »[4]. وللتمثيل على أن العلّة والمعلول يطلقان على الجرح الظاهر أحيل على ما ذكره الباحث ماهر الفحل في قوله : « وقد قمت باستقراء كتاب علل ابن أبي حاتم وأشّرت على الأحاديث الَّتي أعلت بالجرح الظاهر، فوجدتها كثيرة العدد، يزيد مجموعها على (247) حديثاً ، فقد أعل بالانقطاع (27) حديثاً، وأعل بضعف الرَّاوي (143) حديثاً، وأعل بالجهالة ثمانية وستون حديثاً، وأعل بالاختلاط (5) أحاديث، وأعل بالتدليس (4) أحاديث ــ ... »[5]، وهذا يؤكد أن العلّة عند الأئمَّة السابقين أعم وأوسع إطلاقاً مما اشتهر بعد، وأنها كانت تشمل كل ما أثّر في الحديث، قدح في صحَّته أم لم يقدح خفي أم ظهر، وهذا لا ينفي أن يكون بعضها دقيقة خافية، قد لا يقف عليها إلا كبار النقّاد، ومن ذلك ما قاله الخطيب: « فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النَّظر الشديد، ومضي الزمن

---

[1] وقوله:«ثُمَّ إنَّ بعضهم أطلق اسم العلّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل ...»إلخ يقال: قد يكون الإرسال قادحاً في بعض الأحيان، فإن من الموصول ما يعل بالمرسل، إلا أنها لا تخضع لقاعدة مطردة عند المتقدمين، بل تعرف بالقرائن التي تحتف بالراوية.وسنعرض له عند حديثنا عن جمع أقوال أهل العلم .

[2] علوم الحديث(ص:93).

[3] النكت على مقدمة ابن الصلاح (771/2).

[4] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني (27/2).

[5] أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ماهر الفحل (15-16).

البعيد »، ثمّ أسند عن ابن المديني قوله : «ربما أدركت علَّة حديث بعد أربعين سنة»[1]، وعليه: فالعلة تشمل جميع أنواع الضعف، والعلاقة بين معناها اللغوي والاصطلاحي ظاهر، فكما أن العلة تعني المرض في اللغة،الذي يخرج الجسم عن حال الاعتدال، فهي في الاصطلاح تعني الضعف الذي يخرج الحديث عن حال الصحة[2].

المبحث الثاني: علاقة التخريج بمباحث العلة:

أبرز ما في التخريج: أنه وسيلة للكشف عن العلة في الحديث عن طريق جمع الطرق، ودراسة متابعاته، وشواهده، وأحوال رجاله، فبالنظر إلى الطرق القوية التي تتابع عليها الحفاظ، وتلك التي خالف فيها غير الحفاظ، أو أنهم لم يتابَعوا، تتجلى علة الحديث.

قال علي بن المديني:« الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »[3].

وقال أيوب السَّختياني: «إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره »[4].

وقال أبو حاتم الرازي:« لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه »[5].وقال الخطيب البغدادي: « من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج »، وقال: « قلما يتمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستثير الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه، وألف مشتته، وضم بعضه إلى بعض...، فإن ذلك مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ..، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس»[6]، وقال ابن دقيق العيد:« إذا اجتمعت طرق الحديث يستدل ببعضها على بعض ويجمع بين ما يمكن جمعه، ويظهر المراد »[7]، وحقيقة ما يفعلونه هو المقارنة بين المرويات، وقد ظهر في كلام ابن معين

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي(385/2).

[2] وعليه: فإطلاق الخليلي في الإرشاد -المنتخب منه- (160/1) على بعض الأحاديث بأنها «صحيحة معلولة» فيه توسع لا يخلو من نظر، إذ المعلول قسيم الصحيح فلا يجتمعان.

[3] علوم الحديث لابن الصلاح ص:(91) ، فتح المغيث (371/1).

[4] سنن الدارمي (162/1 رقم 648).

[5] فتح المغيث (3/ 299).

[6] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (282/2)

[7] المرجع السابق (280/2)

حيث قال: « قال لي إسماعيل بن علية يوماً : كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم في الحديث. فقال لي: وكيف علمتم ذلك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة. فقال: الحمد لله»[1]. وقال أيضاً:« نظرنا في حديث الواقدي، فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر، فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدّث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه، فتركنا حديثه»[2].

وينتج عن تخريج الروايات من مظانها، وجمعها في صعيد واحد الفوائد التالية :

1- الوقوف على السقط في السند، سواء كان في أوله وهو: « المرسل » أو في آخره وهو: « المعلق » أو في وسطه، من انقطاع، أو إعضال .

2- تمييز الروايات التي رويت عن المخلط بعد اختلاطه، من الروايات التي رويت عنه قبل اختلاطه.

3- إظهار خفي العلل الإسنادية في الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو زيادة رجل في أحد الإسنادين أو الاختلاف في اسمه وهو متردد بين ثقة وضعيف.

4- بيان فروق المتن في المرويات المروية بالمعنى المطابق، والمعنى المقارب، والمعنى المخالف.

5- الإفصاح عن المهمل، والمبهم، من أسماء الرواة في الأسانيد والمتون.

6- الكشف عما يقع في السند والمتن من تحريف، أو تصحيف قلمي، أو مطبعي.

---

[1] سؤالات ابن محرز(39/2).

[2] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (21/8).

7- الكشف عن الأحاديث الملفقة من حديثين أو أكثر، والتي قد تبدو للوهلة الأولى قبل تخريجها حديثاً واحداً.

8- الكشف عن النكارة، والشذوذ في الروايات التي يرويها بعض الرواة مخالفين من هو أولى منهم، أو تلك التي يتفرد بها من لا يحتمل حاله التفرد.

9- الكشف عن الأسانيد التي ركبت خطأً على غير متونها، وهو المسمى بالقلب أو التركيب.

10- الكشف عن اضطراب الراوي في المتن أو الإسناد أو كليهما، فتارة يرويه بلفظ، وتارة أخرى يرويه بلفظ آخر، أو يرويه مرة عن شيخ، ويرويه أخرى عن شيخ آخر، والتمييز بين من كان هذا حاله، وبين المكثرين المتقنين الذين تعددت شيوخهم، وكثرت مروياتهم كالزهري وأمثاله.

11- التمييز بين نص المتن المروي، وبين ما أضافه الراوي إليه – بغية التوضيح والبيان، أو بسبب عدم الضبط للمروي–في أوله، أو وسطه، أو آخره، وهو ما يسمى بالمدرج .

12-بيان ما تركه بعض الرواة المتقنين الذين لم يكتبوا أحاديثهم أمثال: محمد بن سيرين، وأيوب السختياني، الذين إن شكوا في رفع الحديث وقفوه، وإن شكوا في وصله أرسلوه، وإن شكوا في لفظة تركوها؛ توقياً واحترازاً.

13- الوقوف على زيادات الثقات، والتمييز بينها وبين الزيادات المنكرة والشاذة.

14- الكشف عن الطرق التي تصلح للاعتبار، ويمكن أن يتقوى بها الحديث من تلك الطرق المنكرة أو المقلوبة، والتي لا تقوي غيرها، ولا يقويها غيرها.

15- الكشف عن صيغ التحمل والأداء التي أخطأ في نقلها الرواة، فقلبوا العنعنة إلى تصريح بالسماع، وأخطره: إذا كان الراوي مدلساً، فإن روايته تحمل حينئذ على الاتصال، تحت دعوى تصريحه بالسماع .

16- إزالة اللبس المحتمل في رواية الأكابر عن الأصاغر، فقد يظن الناظر أن في الإسناد إبدالاً-لما جرت به العادة أن الصغير هو الذي يروي عن الكبير- فإذا خرج الحديث من عدة طرق، وتكررت رواية هذا الكبير عن ذاك الصغير علم أنه هو الصواب.

17- توضيح أوهام بعض المخرجين حينما يقول أحدهم مثلاً: «أخرجه البخاري ومسلم » فبعد التخريج يتبين أنه أخرجه مسلم فقط، ويبين أيضاً توسع بعضهم الآخر حينما يقول: «أخرجه البخاري ومسلم » وليس في البخاري منه إلا بعض ألفاظه، وقريب منه من يحيل على بعض المتون الأخرى بلفظ:«نحوه»،و«معناه» مع تفاوت المعنيين بين الحديثين.

18- تفسير الألفاظ الغريبة الواردة في المتون، وبيان الزمن الذي ورد فيه الحديث، فيعرف المتقدم منها من المتأخر، ويقدم الناسخ على المنسوخ عند التعارض.

19-ومن أهم ما ينكشف عنه التخريج: أنه يسهل الوصول إلى أقوال الحفاظ الذين تكلموا على الحديث وحكموا عليه قبولاً أو رداً[1].

---

[1] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد (ص:68-82). وقد ذكر جملة منها،وأضفت إليها أكثرها.

المبحث الثالث: مراحل التخريج في الكشف عن العلة:

الحديث المراد تخريجه يمر بمراحل متعددة:

الأولى:جمع الطرق المتفرقة للحديث ووضعها في رسم توضيحي:

وأعني بها الروايات والأسانيد التي وردت منها الأحاديث،بحيث يستوعب الباعث كل تلك الطرق المرفوعة، والموقوفة والمرسلة والمنقطعة. قال الميموني: «تعجب إليَّ أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع.. »[1]، وقال الخطيب: « وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط...، وأما أحاديث الضعاف، ومن لا يعتمد على روايته فتكتب للمعرفة، وأن لا تقلب إلى أحاديث الثقات، ويعتبر بها أيضاً في الروايات»[2]، لأن المرفوع قد يعل بالموقوف، والمسند قد يعل بالمرسل بحسب القرائن المحتفة بالرواية، وهذه مرحلة بالغة الأهمية، وعليها الاعتماد الأكبر فيما يليها من مراحل، فلا نظر في حديث إلا بعد جمع طرقه، وإذا زلت قدم الباحث فيها ترتب على ذلك أخطاء لاحقة، قد تؤثر على حكمه النهائي على الحديث[3].

فإذا تأكد من الاستقصاء في جمع الطرق جعل لها رسماً توضيحيًا وهو المسمى بشجرة الأسانيد

التي توضع عليها المتابعات والشواهد للحديث المدروس،بحيث تكون كل الطرق في نظر الباحث في موضع واحد، فيسهل عليه الوقوف على الاتفاق والاختلاف بين الطرق، وما فيها من وصل وإرسال، أو وقف ورفع، ويعرف بها الراوي الذي عليه مدار الإسناد.

وشكل شجرة الإسناد ليس محل اتفاق بين الباحثين، وإن كان الأشهر هو أن يجعل الحديث المعين في أعلى الصفحة ثم يكتب تحته اسم الصحابي الذي رواه عن النبي

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي (191/2 رقم 1576).

[2] المرجع السابق (2/ 191 – 192 رقم1577).

[3] ينظر : مهارات جمع طرق الحديث للدكتور إبراهيم اللاحم (ص: 9) المعنى مفرقاً.

ﷺ،وإن رواه عن النبي ﷺ عدة صحابة، تفرع عن النبيﷺ بعددهم، ويتفرع عن كل صحابي إلى أسفل اسم التابعي الذي رواه عن الصحابي، وإن رواه عن الصحابي عدة تابعين تفرع من الصحابي بعددهم، وهكذا الحال مع أتباع التابعين، حتى تنتهي السلسلة إلى أحد المصادر الأصلية التي خرجته،كالبخاري، أو مسلم، أو أبي داود، أو غيرها، ثم تكتب معلومات المصدر تحته من: الجزء، والصفحة، ورقم الحديث، ثم يوصف المتن بما يدل عليه بنحو: بلفظه، أو بمعناه، أو وفيه طول،أو وله سبب ورود، وإن كان فيه مخالفة في الإسناد يقول: موقوف، أو مرسل، أو معلق، ونحو ذلك، ويكتب ملاحظات من أخرجه كالترمذي، وأبي داود، والحاكم، وغيرهم ممن لهم تعقيبات على الأحاديث، فإنها تعين في الحكم على الحديث غالباً ، ومجمل القول: أن يوضح على الرسم التوضيحي كل ما له علاقة بالحكم على الحديث، ونموذج هذا الرسم موجود في الدراسة التطبيقية فيما سيأتي.

الثانية: مقارنة المرويات والنظر في القرائن :

وهذا من أهم ما يقوم به المخّرج، ولا بد أن يكون له عناية بمعرفة مسالك الأئمة في الكشف عن العلة، وملاحظة القرائن التي يحكمون بموجبها أن الحديث معلول، فبقدر التمكن منها يكون حكم الباحث موافقاً لأحكام الأئمة النقاد، والقصور فيها يجعل حكمه قاصراً أو مخالفاً لأحكامهم؛ إذ أن هذه القرائن هي الأدلة التي توقف الباحث على علل الحديث، وبعض تلك العلل دقيقة تحتاج إلى ما يشبه المكبرات(الميكروسكوبات) التي تكشف دقائق الميكروبات التي لا ترى بالعين المجردة، وبعض العلل كذلك، لا تدرك إلا بمزيد من جمع القرائن المحتفة بالنص[1]. وتبدأ بدراسة رجال إسناد الحديث المدروس، والتأكد من سماع بعضهم من بعض، ويعرف الراوي الذي عليه مدار الإسناد، ثم ينظر إلى بقية الطرق فيكشف المبهم ويعين المهمل، ويتعرف على مراتبهم في الحفظ والإتقان من عدمه،ثم يتبع ذلك: بالنظر الكلي

---

[1] ينظر كتاب قواعد العلل وقرائن الترجيح للدكتور عادل الزرقي.

للأسانيد مجتمعة، واكتشاف الاتفاق والاختلاف، والتفرد، وفروق المتن وغيرها. ويحسن بالباحث في هذه المرحلة أن يدون جميع ملاحظاته، إذ إنها بمثابة الروافد التي تغذي فهمه لهذا الحديث، وتشكل قناعته في الحكم النهائي عليه.ويعتني بجمع أقوال الأئمة النقاد الذين تكلموا على هذا الحديث – إن وجدت– وأقصد بهم أولئك الذين اشتهروا بمعرفة علم العلل، وعاصروا زمن التدوين، وشافهوا الرواة، وشاهدوا الأصول؛ فإن لديهم من الأدوات النقدية ما لم يتيسر لمن جاء بعدهم، مع ما رزقهم الله به من الحفظ الواسع، وصحة المنهج النقدي، فيستخرج من كلام هؤلاء قرائن التعليل، يقول ابن رجب رحمه الله: « فالجهابذة النقّاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً، وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثمّ خلفه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطَّان، وابن مهدي، وأخذ عنهما: أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل: البخاري، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم ...، وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم النسائي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك..»[1]، وقال أيضاً: « حذاق النقّاد من الحفاظ، لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك ، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرَّد الفهم، والمعرفة الَّتي خُصّوا بها عن سائر أهل العلم »[2]، وقال ابن حجر رحمه الله متحدثاً عن دقة علم العلل: « هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرّواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولذا لم يتكلم فيه

---

[1] جامع العلوم والحكم(ص241-242).

[2] شرح علل الترمذي(756/2).

إلا القليل من أهل هذا الشَّأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، والدارقطني»[1].

وقد جاء بعدهم من ترك قواعدهم، وخالف منهجهم، متأثرين بقواعد الفقهاء والأصوليين، ومن ذلك: قولهم: «إذا تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف، فالحكم لمن وصل ورفع »، وقولهم : «الثقة مصدق في كل ما يروي»[2]، وقولهم :« والزيادة من الثقة مقبولة»[3] وهي كثيرة.

وممن أخذ بهذا: ابن حبان البستي، حيث قال:« يجب أن يعتبر العدالة في نقلة الأخبار، فإذا صحت العدالة في واحد منهم، قبل منه ما روى من المسند، وإن أوقفه غيره، والمرفوع، وإن أرسله غيره من الثقات»[4]، وتبعه الحاكم النيسابوري في المستدرك حيث قال في حديث أرسله راوٍ ووصله آخر: « وأنا على الأصل الذي أصّلته في قبول الزيادة من الثقة في الأسانيد والمتون»[5]،

وتبعهما: الخطيب البغدادي فذكر الاختلاف في الوصل والإرسال، ثم قال: «ومنهم من قال: الحكم للمسند، إذا كان ثابت العدالة، ضابطاً للرواية، فيجب قبول خبره، ويلزم العمل به، وإن خالفه غيره، وسواء كان المخالف له واحداً أو جماعة، وهذا القول هو الصحيح عندنا؛ لإن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله، ولا

---

[1] نزهة النظر(ص:42).

[2] المحلى لابن حزم (425/1) بتصرف.

[3] تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي(5/ 88)، وتعقبه الذهبي بقوله:(هذا كلام من لا شم العلل)، وقال في الموقظة:(ص:78)، وليس من حد الثقة أن لا يغلط ولا يخطيء.

[4] صحيح ابن حبان (157/1).

[5] مستدرك الحاكم (86/1).

تكذيب له، ولعله أيضاً مسند عند الذين رووه مرسلاً..»[1]، وذكر ابن الصلاح قول الخطيب، وقال: «وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله»[2].

ووافقهم النووي وعزاه للمحققين من أهل الحديث–ولا تصح نسبته لهم–! فقال: « وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً، وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً ...، فالصحيح الذي قاله المحققون من أهل الحديث، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي، أن الحكم لمن وصله، أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة »[3]، وصرح ابن دقيق العيد بعدم الموافقة على ما أشترطه المحدثون من انتفاء الشذوذ والعلة في الحديث الصحيح فقال:« وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معللاً، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء»[4]، وقال أبو يعلى: «والمحدثون يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال، والتدليس، والتفرد بزيادة في الحديث لم يروها الجماعة»[5].

وقال ابن الجوزي :«قد ذكرنا أن مذهب المحدثين إيثار قول من وقف الحديث احتياطاً، وليس بشيء»[6]، ومن تطبيقاتهم العملية أن الدارقطني أعل حديثاً مرفوعاً بموقوف فتعقبه ابن الجوزي وقال:« قلنا : أبو كامل لا نعلم أحداً طعن فيه، والرفع

---

(1) الكفاية في معرفة أصول الرواية (499/2) .

(2) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: 71) .

(3) مقدمة المنهاج (41/1).

(4) الاقتراح (ص: 5).

(5) العدة في أصول الفقه:(938/3).

(6) التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي(169/1).قلت: المحدثون لم يقفوا مع من أوقف الحديث احتياطاً كما ظن، بل وقفوا لأن القرائن المحتفة بالحديث دلتهم على أن الموقوف هو الصحيح.

زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة...، ومن عادة المحدثين أنهم إذا رأوا من وقف الحديث ومن رفعه، وقفوا مع الواقف احتياطاً، وليس هذا مذهب الفقهاء »[1].

فكان نتيجة هذا الاختلاف المنهجي: أن صححت أحاديث معلولة كثيرة، وضعفت أحاديث صحيحة بعضها في الصحيحين بعد أن غفل عن منهج الانتقاء من حديث الراوي ثقة كان أو ضعيفاً، الذي كان معمولاً به عند الأئمة النقاد.

وقد تفطن طائفة من أهل التحقيق لهذا المنهج الدخيل، فتتابعوا على التحذير منه بعد أن رأوا آثاره على السنة. يقول العلائي:«كلام الأئمَّة المتقدِّمين في هذا الفن كعبد الرَّحمن بن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطَّان وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة[2] بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في كل حديث حديث»[3]، وقال البقاعي متعقباً ابن الصلاح: « ابن الصَّلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الَّذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يُديرون ذلك على القرائن »[4]، وقال ابن حجر:« والذي يجرى على قواعد المحدثين: أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرَّدّ، بل يرجحون بالقرائن»[5].

---

[1] المرجع السابق(154/1) وظاهر كلامه رحمه الله أن منهج الفقهاء مقدم على منهج المحدثين عند التعارض.

[2] مسألة الترجيح بين الوصل والإرسال عند التعارض.

[3] النكت لابن حجر (604/20)، وقد أورد فيه (607/2) حديث (لا نكاح إلا بولي)، وترجيح البخاري رواية الوصل على رواية الإرسال وقال:فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن مجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل ما يظهر من قرائن الترجيح، ويزيد ذلك ظهوراً تقديمه الإرسال في مواضع أخرى، فتبين أنه ليس له عمل مطرد في ذلك .

[4] توضيح الأفكار للصنعاني 01/339-340).

[5] النكت لابن حجر (687/2).

وقال ابن القيم:«والصواب في ذلك: طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلله، وهو: النظر والتمهر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين، والمرسلين والواصلين: أيهم أكثر، وأوثق، وأخص بالشيخ، وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر، ولا يرتضون طريق هؤلاء، ولا طريق هؤلاء »[1]، وخطّأ رحمه الله من ترك الانتقاء من حديث الراوي المتكلم فيه، وأخذ كل ما رواه الثقة فقال: « طريقة أئمة الحديث العالمين بعلله: يصححون حديث الرجل، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر، إذا انفرد أو خالف الثقات، ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه الكثير؛ فإنهم يصححون حديثه لمتابعة غيره له، أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه، ضعيفها في غيره، وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس:

الطائفة الأولى: تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح، وقد احتج به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على الشرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا حديثه، ورووا له ما تابعه فيه الثقات، ولم يكن معلولاً، ويتركون من حديثه المعلول، وماشذ فيه، وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه، ولاسيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإن لهم في هذا نظرًا واعتبارًا اختصوا به عمن لم يشاركهم فيه، فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا أن يكون صحيحاً، ولهذا كثيراً ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة : بأنه لا يتابع عليه.

والطائفة الثانية: يرون الرجل قد تكلم فيه بسبب حديث رواه، وضعف من أجله، فيجعلون هذا سببًا لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه مايجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته، وهذا باب قد اشتبه كثيراً على غير النقاد.

---

[1] تهذيب السنن(229/5).

والصواب: ما اعتمده أئمة الحديث ونقاده: من تنقية حديث الرجل وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر..وهذا أيضًا كثير يعرفه من له عناية بعلم النقد، ومعرفة العلل، وهذا إمام الحديث البخاري:يعلل حديث الرجل بأنه لا يتابع عليه، ويحتج به في صحيحه ولا تناقض منه في ذلك»[1].

لهذا ينبغي فحص أحكام من عرف عنه أنه يحكم على الحديث بناء على هذه القواعد المخالفة لما كان عليه أئمة هذا الشأن[2]، وأولى منهم بالعناية من جاء بعدهم في الزمن المعاصر من توسع في هذا ممن يزعمون تحقيق الكتب، وبعض طلبة الدراسات العليا غير المختصين في السنة، فإن كثيراً منهم يصححون ويضعفون باعتمادهم على النظر في تقريب التهذيب فحسب.

الثالثة:الحكم على الحديث:

وذلك بأن يكتب حكم الحديث مختصراً، سواء كان هذا الحكم له أو لغيره من أهل العلم، ثم يتبعه بأبرز أدلته التي وقف عليها، وإن كان في الحكم على الحديث خلاف بين أهل العلم، وأراد أن يرد على المخالف، فلابد من إيراد قوله بأدلته مع ذكر وجه الدلالة إن كان يمكن أن تخفى، مع استعمال الأسلوب الذي يحفظ للمخالف جهده وكرامته[3] .

---

[1] المرجع السابق(326/5) .

[2] من الأهمية بمكان – ومن منطلق النصح لسنة رسول اللهﷺ -أن يوجه الباحثون وطلبة الدراسات العليا والمراكز البحثية إلى دراسة هذا المنهج الذي قام على الحكم على الحديث بناء على ظاهر الإسناد، وبيان رموزه، وتتبع الأحاديث التي صححوها وهي معلولة، وتلك التي ردت وهي صحيحة، وهي لا شك أقل من سابقتها. لأن هذا المنهج ينتج عنه التصحيح أكثر مما ينتج عنه إدراك العلل.

[3] هذه المراحل الثلاث هي الإطار العام لكل حديث يراد تخريجه، سواء كان التخريج موسعاً أو مختصراً.أما تفاصيل التخريج في هذا الاطار فليس لها ضابط معين، وربما صح القول أن لكل حديث تخريج يخصه، وطريقة تناسبه .

هذان مثالان أقوم بتخريجهما للوقوف على كيفية الاستفادة من التخريج في كشف العلة،الحديث الأول منهما متعلق بمسح أسف الخف وأعلاه في الوضوء. والحديث الثاني متعلق بسنة تطييب المساجد. فكثر كلام أهل العلم على الحديث الأول،لأنه مما تمس الحاجة إلى معرفته؛ لتعلقه بالعبادات، وقل كلامهم على الحديث الثاني؛ لأن علته غير مؤثرة–كما سيأتي– وسنستعمل التخريج في كشف علتيهما.

المثال الأول: روى الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة قال: « مسح النبي ﷺ أعلى الخفين وأسفلها »[1].

[1] الدافع إلى اختيار هذا الحديث: أن فيه لفظة زائدة وهي (وأسفلها)، فبالتخريج يمكن الوقوف على الراوي الذي أضافها، وما حالها من حيث القبول والرد.

المرحلة الأولى: جمع الطرق ووضعها في رسم توضيحي:

بتأمل شجرة الإسناد نجد أن الحديث المدروس بهذا الإسناد :

أخرجه أحمد (134/30 رقم 18197)، وأبو داود (42/1 رقم 165)، والترمذي (162/1 رقم 97)، وابن ماجه (182/1 رقم 550)، والدارقطني في سننه (359/1 رقم 752)، والبخاري في الأوسط (436/1 رقم 980)، وابن الجارود في المنتقى (32/1 رقم 84) من طرق متعددة عن الوليد بن مسلم بهذا الإسناد وبألفاظ متقاربة ومعناها واحد، ولم يختلفوا عليه في ذكر (مسح أسفل الخف) مما يعني ثبوتها عنه. ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا أن الوليد بن مسلم كثير التدليس والتسوية[1].

المرحلة الثانية:مقارنة المرويات والنظر في القرائن :

بالنظر إلى المتابعات كما هو ظاهر في الرسم التوضيحي يتبين ما يلي:

تابع الوليد في روايته عن ثور بن يزيد ثلاثة هم:

1- عتبة بن السكن: أخرج حديثه تمام في فوائده (239/1 رقم 577)، إلا أنه لم يذكر فيه المغيرة، وعتبة هذا قال عنه الدارقطني:متروك الحديث[2].

2- محمد بن عيسى بن سُميع: ذكر متابعته هذه الدارقطني في علله (110/7 رقم 1238)، ومحمد بن عيسى هذا قال عنه أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به [3] .

3- إبراهيم بن أبي يحيى، رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار(123/2 رقم 60612)، وهو شيخ كذاب[4].

4- عبد الله بن المبارك- وهو أحد الثقات الأثبات: أخرج حديثه البخاري في التاريخ الأوسط (436/1 رقم 980)، فقد روى عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، عن ثور بن يزيد قال: حُدثتُ عن

---

[1] التقريب (7546).

[2] لسان الميزان (152/4)

[3] الجرح والتعديل (38/8 رقم الترجمة173).

[4] تهذيب التهذيب (158/1).

رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، أن الرسول ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما. وليس فيه المغيرة، قلت: فيكون منقطعاً مرسلاً.

مقارنة: وأقوى هذه المتابعات: متابعة عبد الله بن المبارك، فهي التي أعل بها الأئمة حديث الوليد بن مسلم، كما سيأتي في أقوالهم.

ولم أقف على من تابع ثور بن يزيد في روايته، عن رجاء بن حيوة، وهذا يؤكد ما قاله أبو نعيم في حلية الأولياء (176/5) بعد أن أخرج هذا الحديث من رواية الوليد:(غريب من حديث رجاء لم يروه عنه إلا ثور).

وتابع رجاء في رواية هذا الحديث عن كاتب المغيرة: عبد الملك بن عمير، ذكره عنه الدارقطني في العلل (110/7)، إلا أنه لم يذكر فيه أسفل الخف، وعلى هذا يكون مثل بقية الأحاديث المروية عن المغيرة.

وتابع كاتب المغيرة – وهو ورَّاد – في روايته عن المغيرة جماعة، لم يذكر أحد منهم أسفل الخف وهم:

1- مسروق بن الأجدع: أخرج حديثه البخاري (87/1 رقم 3883) ومسلم(288/1 رقم274)، وفيه (فمسح على خفيه وصلى).

2- الأسود بن هلال: أخرج حديثه مسلم (329/1 رقم 274)، وفيه (ومسح على خفيه وصلى).

3- عروة بن المغيرة: أخرج حديثه البخاري (8/6 رقم 4421)، وفيه (ثم مسح على خفيه)، (52/1 رقم 206)، وفيه (دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما)، ومسلم (230/1 رقم 274) من حديث طويل.

4- حمزة بن المغيرة: أخرج حديثه الحميدي في مسنده (22/2 رقم 775)، وابن أبي شيبة في مصنفه (163/1 رقم 1871)، وفيه (ثم جاء وتوضأ ومسح على خفيه).

5- عروة بن الزبير: وفيه (رأيت رسول الله يمسح على ظهور الخفين)، وفي نسبته لعروة بن الزبير نظر، فقد رواه عنه: أبو الزناد، واختلف عليه في مَن هو عروة.

فرواه إبراهيم بن أبي العباس، عن ابن الزناد، عن عروة –ولم ينسبه– أخرجه أحمد في مسنده (90/30رقم18156).

ورواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه – وعبد الرحمن صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً[1]– واضطرب فيه على ثلاثة أوجه:

فتارة رواه عن أبيه، عن عروة– غير منسوب– أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(377/20 رقم 882) عن ثلاثة من أصحاب ابن أبي الزناد، وهم: محمد بن الصباح، ويحيى الحماني، وسليمان بن داود الهاشمي.

وتارة رواه عن أبيه، عن عروة بن المغيرة، رواه عنه أبو داود الطيالسي في مسنده(70/2 رقم 727).

وتارة أخرى رواه عن أبيه، عن عروة بن الزبير، أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (437/1 رقم 981)، وفي التاريخ الكبير (73/8 رقم 2644)، وأبو داود في سننه(117/1 رقم 161) عن محمد بن الصباح عنه، والدارقطني في سننه(359/1 رقم 754) عن سليمان بن داود الهاشمي عنه.

والراجح: أنه عروة بن المغيرة،كما صرح به الطيالسي، وهو الذي عرف برواية هذا الحديث عن أبيه كما سبق، وحديثه عنه في الصحيح، و وربما كان سبب الوهم هو: التطابق في الاسمين، وذكر عروة مهملاً، وشهرة عروة بن الزبير مقارنة بعروة بن المغيرة.

فوائد من جمع الطرق:

1– الوليد جاء مهملاً عند أبي داود، وهو في الرواة كثير وجاء عند غيره مميزاً بأنه: الوليد بن مسلم.

2– كاتب المغيرة جاء مبهماً في سائر الروايات، وسمته رواية ابن ماجه بأنه: ورّاد.

---

[1] التقريب(3861).

3- علم من رواية أبي داود تأريخ هذا المسح، وأنه كان في غزوة تبوك، مما يعني أنه كان في أواخر حياة النبيﷺ .

4- لم يبين أحد ممن خرجه: هل عُمل بمقتضى هذا الحديث، وقال بالمسح على أسفل الخف وأعلاه، حتى أكمل الترمذي هذا الجانب فقال:«وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء، وبه يقول مالك، والشافعي، وإسحاق ».

5-بالنظر إلى طريق حديث الوليد بن مسلم: نجد أن رجاله كلهم ثقات، وهو مدعاة أن يصححه من ضعف نظره للعلل.

أقوال أهل العلم في نقد الحديث:

قال الترمذي بعد إخراجه من حديث الوليد: « وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه يقول مالك، والشافعي، وإسحاق[1]، وهذا حديث معلول؛ لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمدًا عن هذا الحديث فقالا :ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء قال: « حُدثت عن كاتب المغيرة» مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة ».

وقال في العلل الكبير:(56/1 رقم 70): «قال البخاري: لا يصح »

وقال البخاري في التاريخ الأوسط (436/1 رقم 980)، وقال أحمد بن حنبل: « حدثنا ابن مهدي قال: حدثنا ابن المبارك، عن ثور قال: حُدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، ليس فيه المغيرة. ».

وقال صالح بن أحمد عن أبيه كما في تاريخ بغداد (152/10): « ولا أرى الحديث يثبت».

---

[1] في المغني لابن قدامة(306/1) قال إسحاق: لا يسن مسح أسفله، وفي الاستذكار لابن عبد البر(2841) عد إسحاق ممن يقول بالمسح على ظاهر الخفين دون بطونهما ، كأبي حنيفة وأحمد وداود -نقلاً عن سؤالات الترمذي للبخاري(297/1 الحاشية).

وقال الإمام أحمد: كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك، كما حدثني الوليد بن مسلم به، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك يقول: حُدثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليّ كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم «عن المغيرة »، فأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول بعدُ وأنا أسمع: « اضربوا على هذا الحديث »[1].

وقال أحمد بن حنبل:«لم يلق رجاء بن حيوة ورَّاداً، يعني كاتب المغيرة بن شعبة»[2] .

وقال أبو داود عقب حديث الوليد: « وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء ».

وقال أبو حاتم كما في علل ابنه (602/2 رقم 135): « ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح».

وقال الدارقطني في علله (110/7): « حديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذكر أعلى الخف وأسفله لا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً ».

توظيف هذه الأقوال في الكشف عن منهج الأئمة في تعليل هذا الحديث:

هذه الأقوال المذكورة أعلاه اشتملت على منهج الأئمة في كشف العلة، والوقوف على تفاصيلها، وكلامهم في ذلك يكمل بعضه بعضاً، مع تفاوتهم في دقة النظر مع كون منهجهم النقدي واحد، وإليك البيان :

1-قال الترمذي عن الحديث بأنه معلول، مع أن علته ظاهرة عنده وهي الانقطاع، فدل على أن المنقطع يعد معلولاً عنده، خلافاً لمن وصف العلة بأنها سبب غامض خفي، ظاهر الحديث السلامة منه[1].

---

[1] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (13/1)، والتخليص الحبير لابن حجر (159/1 – عبد الله هاشم)

[2] جامع التحصيل(377/1).

2- علم من قول أبي داود:« بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء بن حيوة» أنه نظر في إسناد هذا الحديث المعين، فأعله بالانقطاع بين ثور ورجاء مع أن ثوراً سمع من رجاء، إلا أنه لم يسمع هذا الحديث المعين، مما يعني أن إثبات سماع الراوي من شيخه في الجملة لا يكفي في الحكم لكل حديث رواه عنه أنه سمعه منه، إلا أنها قرينة أغلبية دالة على الاتصال إن كان الراوي ثقة، ولم يكن مدلساً، ولم يرد ما ينافيها، كأن يُنص على عدم سماعه لهذا الحديث من شيخه

- كهذا الحديث- أو يرد من طريق آخر بينهما فيه واسطة.

3- ونظر الإمام أحمد في سماع كل راو من شيخه، فأعله بعدم اللقاء بين رجاء وورَّاد فقال:«لم يلق رجاء بن حيوة ورَّادًا »،مما يعني: أن كلا الإمامين (أحمد وأبو داود) نقدا إسناد الحديث المدروس،وهي مرحلة أولية من مراحل الحكم على الحديث قبل مقارنته بغيره من الروايات، وستأتي المقارنة في كلام غيرهما.

4- وأما عبد الرحمن بن مهدي: فقارن بين رواية الوليد بن مسلم وبين رواية ابن المبارك الذي شاركه في شيخه ثور بن يزيد، فأعل رواية الوليد بن مسلم الموصولة برواية ابن المبارك المنقطعة؛ لأنه أثبت منه فقال:«حدثنا ابن المبارك، عن ثور قال: حُدثت عن رجاء»[2]، والمعنى: أن ثور لم يسمعه من رجاء كما قال الوليد.

5- وأما أبو حاتم الرازي في قوله:« وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح »، فأشار إلى أنه قارن حديث الوليد بسائر الأحاديث الواردة عن المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين،فاكتشف مخالفته لها.

6- ظهر أن الحديث إذا عرف براو معين، واشتهر به، فإنه لا تقبل متابعة من تابعه، إن لم يكن قوياً، بل تعد متابعة معلولة، وهذا ما دل عليه كلام الإمام أحمد مع نعيم بن

---

[1] التقريب والتيسير للنووي(44/1)، النكت للزركشي(103/1)، تدريب الراوي للسيوطي(294/1).

[2] ولعل هذا هو الذي أراده أبو داود بقوله:« بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء بن حيوة» فاختصره مكتفياً بمعناه.

حماد، حيث روى نعيم عن ابن المبارك، كما روى عن الوليد بن مسلم، فأنكره أحمد وقال:«إنما يقول هذا الوليد»[1]: ثم نظر في كتابه فوجد فيه لحقاً، تأكد بسببه الإمام أحمد على عدم صحته [2]، فضرب عليه حماد موافقة لقول أحمد. وكذلك تابع الوليد، عن ثور:كل من: محمد بن عيسى بن سميع، وعتبة بن السكن، وإبراهيم بن أبي يحيى فلم ينتفع بمتابعتهم لضعفهم. لهذا حكى الترمذي تفرد الوليد فقال:« لم يسنده عن ثور غير الوليد»، يعني من الثقات بدلالة أنه أسنده غيره، لكن من الضعفاء .

7- استدل الإمام أحمد، والبخاري، وأبو زرعة، والترمذي، والدارقطني على علته بمخالفة الوليد لمن هو أوثق منه وهو ابن المبارك، فدل على أنها إحدى قواعد النقد المشهورة عندهم لتتابعهم على القول بها.

8- ظهر أن النقاد في حكمهم على الحديث بالضعف لم تتفق ألفاظهم مع اتفاقهم على المعنى. فالترمذي يقول عنه:«معلول»، وأبو داود يقول:« بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء»، والدارقطني يقول: «لا يثبت»، وأحمد بن حنبل يقول:« ولا أرى الحديث يثبت»، وأبو حاتم يقول:« ليس بمحفوظ»، وأبو زرعة والبخاري يقولان:« ليس بصحيح »، وكلها بمعنى ضعيف ولا يثبت ، فدل ذلك على أنهم يراعون المعنى، ولا يلتزمون في الدلالة عليه بلفظ معين.

9- لم يقل أحد من الأئمة النقاد: أن رواية الوليد تقدم على رواية ابن المبارك لأن الوليد ثقة، ومعه زيادة علم، وأن وصله يقدم على إرسال من خالفه، فدل على أنها ليست من قواعدهم وأن القول بها قول دخيل.

10- ظهر أن كلام النقاد يكمل بعضه بعضاً، فبعضهم يحكم عليه بالضعف، وبعضهم يبين سبب ضعفه، فعلم أن منهجهم النقدي يؤخذ من مجموع صنيعهم .

---

[1] وهذا يدل على أنه استعمل التفرد الثابت في رد المتابعة المشكوك فيها.

[2] وهذا من الأدلة على أن نقد المتقدمين مقدم على نقد من سواهم، فقد شافهوا الرواة، ونظروا في أصولهم.

المرحلة الثالثة: الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، تتابع على القول بذلك جماعة منهم: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعه الرازي، وأبو حاتم الرازي، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني.

قرائن تضعيفه:

1-عدم سماع ثور من رجاء هذا الحديث، كما نقل عنه ابن المبارك قوله: قال ثور: « حُدثت عن رجاء»، فدل على أنه لم يسمعه منه.

2- عدم لقاء رجاء لورّاد كما نص عليه أحمد.

3-مخالفة الوليد بن مسلم لمن هو أوثق منه وهو ابن المبارك.

4-أن عبد الملك بن عمير تابع رجاء في روايته عن ورَّاد ولم يذكر: « أسفل الخف» .

5- أن كاتب المغيرة تابعه في روايته عن المغيرة جماعة وهم: عروة بن المغيرة، والأسود بن هلال، ومسروق بن الأجدع، لم يرد في حديث أحد منهم ذكر: «لأسفل الخف».

6- مخالفة حديث الوليد لكل الأحاديث المروية عن المغيرة بن شعبة.

دراسة أقوال المخالفين:

قَبِل هذا الحديث عالمان جليلان:

الأول:الشوكاني حيث قال رحمه الله:« واستدل من قال بمسح ظاهر الخف وباطنه بحديث المغيرة المذكور في آخر هذا الباب، وفيه مقال سنذكره عند ذكره، وليس بين الحديثين تعارض، غاية الأمر أن النبيﷺ مسح تارة على باطن الخف وظاهره، وتارة اقتصر على ظاهره، ولم يرو عنه ما يقضي بالمنع من إحدى الصفتين، فكان جميع ذلك جائز وسنة»[1]، وهذا تطبيق عملي منه رحمه الله لمنهج المتأخرين المتأثرين بقواعد الفقهاء والأصوليين الذين يُعمِلون التجويز العقلي، ويحاولون الجمع بين الصحيح والمعلول، وليس هو صنيع المحدثين، كما يدل على ذلك النص التالي:

---

[1] نيل الأوطار(234/1).

قال ابن دقيق العيد رحمه الله: «والذي تقتضيه قواعدُ الأصوليين والفقهاء أنَّ العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي، وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك، وجاز ألا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه»[1].

الثاني: هو أحمد بن محمد شاكر حيث قال رحمه الله: «فكلام أحمد، وأبي داود، والدارقطني يدل على أن العلة: أن ثوراً لم يسمعه من رجاء، وهو ينافي ما نقله الترمذي هنا عن البخاري، وأبي زرعة أن العلة: أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة، وأنا أظن أن الترمذي نسي فأخطأ فيما نقله عن البخاري وأبي زرعة، وهذه العلة التي أعل بها الحديث ليست عندي بشيء.

أولاً:لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظاً متقناً، فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية فإنما زاد أحدهما على الآخر، وزيادة الثقة مقبولة.

ثانياً:لأن الدارقطني والبيهقي روياه من طريق داود بن رُشيد– وهو ثقة ورشيد بالتصغير–:«ثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، ثنا رجاء بن حيوة»، فقد صرح ثور في هذه الرواية بالسماع من رجاء.

ثالثاً: لأن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن ثور، كرواية الوليد، عن ثور، وإبراهيم بن أبي يحيى ضعفة عامة المحدثين لأنه كان من أهل الأهواء، بل رماه بعضهم بالكذب، ولكن تلميذه الشافعي أعلم به...

وليس في حديث ثور عن رجاء ما ينافي الروايات الأخرى الآتية في المسح على ظاهر الخفين؛ لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة، ولأنها لا تدل على وجوب ذلك، وإنما الأمران جائزان، والمسح على ظاهرهما فقط يجزيء، وإن مسح أعلاهما وأسفلهما فقد أحسن»[2].

---

[1] النكت على مقدمة ابن الصلاح(104/1).

[2] جامع الترمذي (163/1-164 الحاشية).

المناقشة:

1–قوله رحمه الله:« فكلام أحمد، وأبي داود، والدارقطني يدل على أن العلة: أن ثوراً لم يسمعه من رجاء.. » يقال: هذه علة معتبرة ينقلها ثلاثة من نقاد الحديث، وهي كافيه في تعليل الحديث لو لم يكن معها غيرها.

2– قوله:«وهو ينافي ما نقله الترمذي هنا عن البخاري وأبي زرعة أن العلة: أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة، وأنا أظن أن الترمذي نسي فأخطأ فيما نقله عن البخاري وأبي زرعة ».

يقال: هذا الخطأ ممكن؛ إذ الأظهر أن يتفق كلام الأئمة في موضع العلة، ويؤيده أن البخاري أخرج حديث الوليد بن مسلم في التأريخ الأوسط[1] وقال: «حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا ابن مهدي قال: حدثنا ابن المبارك، عن ثور قال: حُدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، ليس فيه المغيرة »ولم يجعل الانقطاع كما قال الترمذي بين رجاء وورَّاد، بل جعله بين ثور ورجاء، وأحمد هو شيخ البخاري في هذا الحديث وعنه أخذ علته، فيبعد أن يخالف شيخه في موضع العلة كما نقله الترمذي عنه، وبهذا يتوجه ما قاله الشيخ، ومع القول بأن الترمذي أخطأ في موضع العلة حين جعل الانقطاع بين رجاء وورَّاد، فإن العلة لا تزول من هذا الموضع؛ لأن أحمد قال:«لم يلق رجاء بن حيوة ورَّاداً» كما سبق، فبقي الانقطاع في هذا الموضع .

3–قوله: «وهذه العلة التي أعل بها الحديث ليست عندي بشيء»، يقصد علة مخالفة الوليد لابن المبارك، وهي في الحقيقة ليست علة واحدة بل علل كما سبق.

وأظن الشيخ لو جمع طرقه، ووقف على تنوع علله، وتتابع ثمانية من الأئمة على القول بضعفه وتعليله، لم يقل هذا، فإنه من المعظمين لهم فيما علم عنه، لكنه أحسن الظن في منهج من جاء بعدهم.

---

[1] التأريخ الأوسط للبخاري (436/1 رقم 980).

4–قوله: « لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظاً متقناً، فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية فإنما زاد أحدهما على الآخر، وزيادة الثقة مقبولة » يقال: الوليد مع توثيقه فليس في وزن ابن المبارك، يضاف: أنه ممن يدلس تدليس التسوية، ووصف بأنه رفاعاً للحديث وكثير الخطأ[1].

وتقضي القواعد: أنهما عند الاختلاف يقدم الأوثق منهما، أما القول بأنها زيادة ثقة مقبولة، فيقال: نعم مقبولة إذا احتفت بها قرائن القبول، ولكن هذه الزيادة احتفت بها قرائن الرد، وسبق بيان حالها، وإيراد كلام العلماء في نقدها.

5–قوله: « لأن الدارقطني والبيهقي روياه من طريق داود بن رُشيد– وهو ثقة قال: «حدثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، ثنا رجاء بن حيوة»، فقد صرح ثور في هذه الرواية بالسماع من رجاء ».

يقال: داود بن رُشيد اضطرب في ألفاظ التحمل، وقد رواه عنه ثلاثة:

أ–جعفر بن أحمد عنه، عن الوليد: أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار(123/2 رقم 2063)، وفيه« عن ثور بن يزيد، عن رجاء..».

ب–وأحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني، عنه عن الوليد: أخرجه البيهقي في السنن الصغير(58/1 رقم128)، وفيه:« عن ثور بن يزيد، عن رجاء..».

ج– عبد الله بن محمد بن عبد العزيز عنه،عن الوليد: أخرجه الدارقطني في سننه(359/1رقم752)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى(434/1 رقم 1378)، وفيه:« عن ثور بن يزيد، حدثنا رجاء..»،مما يعني أن اثنين منهما رواياه بعنعنة ثور عن رجاء، وواحد هو الذي رواه بالسماع من رجاء،والاثنان أضبط من الواحد، يضاف أن داود بن رشيد تابعه في روايته عن الوليد جماعة وهم: إبراهيم بن موسى، وأحمد بن حنبل،وأبو الوليد الدمشقي، وعبد الله بن يوسف، وموسى بن

---

[1] تهذيب التهذيب (154/11).

مروان، ومحمد بن خالد،وهشام بن عمار لم يذكر أحد منهم صيغة السماع بين ثور ورجاء، فعلم أنها وهم من ابن رشيد، أو من الناقل عنه.

6–قوله : « لأن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن ثور، كرواية الوليد عن ثور، وإبراهيم بن أبي يحيى ضعفة عامة المحدثين؛ لأنه كان من أهل الأهواء، بل رماه بعضهم بالكذب، ولكن تلميذه الشافعي أعلم به...» يقال:رواية الشافعي عن ابن أبي يحيى أخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (123/2 رقم 2061)، ورأي عامة المحدثين مقدم على رأي من انفرد عنهم، لاسيما وقد قال عنه بشر بن المفضل: سألت فقهاء المدينة عنه فكلهم يقولون: كذاب،وقال أحمد بن حنبل: كان يأخذ أحاديث الناس ويضعها في كتبه[1]ومثله لا يعتد بمتابعته، ولعلها مما أخذه من كتب الناس، ولم ينقلها عن ثور.

7–قوله: «وليس في حديث ثور عن رجاء ما ينافي الروايات الأخرى الآتية في المسح على ظاهر الخفين؛ لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة...»، يقال: هذا من محاولة الجمع الذي ورد مثله في كلام الشوكاني، والجواب هناك هو جواب هذا، ثم إنه من خالف من علمائنا فإنهم ولا شك خالفوا مجتهدين، لا حرمهم الله الأجر، والحق أحق أن يتبع.

---

[1] تهذيب التهذيب (158/1)، ومن طالع أقوال أهل العلم فيه أدرك أن من احتج به يمكن أن يوصف بالتساهل المفرط، فإنه من أكثر من رأيت من النقلة يوصف بالكذب.

المثال الثاني:

حديث حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (بينما رسول اللهﷺ يخطب يوماً إذ رأى نخامة في قبلة المسجد فتغيظ على الناس ثم حكها، قال: وأحسبه[1] قال: فدعا بزعفران فلطخه به، وقال: إن الله عز وجل قبل وجه أحدكم، إذا صلى، فلا يبزق بين يديه) [2].

المرحلة الأولى: جمع طرق الحديث ووضعها في رسم توضيحي:

---

[1] القائل(وأحسبه قال..) هو حماد بن زيد فقد جاء مصرحاً به في سنن الدارمي(877/2): قال«قال حماد: ولا أعلمه إلا قال بزعفران»، وفي شرح ابن ماجه(1272/1) قال مغلطاي: « قال حماد بن زيد: لا أعلم ايوب إلا قال بزعفران».وقال ابن حجر في الفتح(508/1): « وصرح الإسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضاً قال: وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به».

[2] هذا الحديث أختير ليكون أحد أمثلة لأن أحد حماد بن زيد قال(أحسبه...) المفيدة للشك.وبالتخريج يمكن التأكد من الرواية الصحيحة، هل فيها ذكر الزعفران أم لا .ثم إن ذكر الزعفران فيه من الزيادات المختلف فيها بين أئمة كبار من رواة هذا الحديث كما سيأتي بيانه.

الرسم التوضيحي لشجرة الإسناد

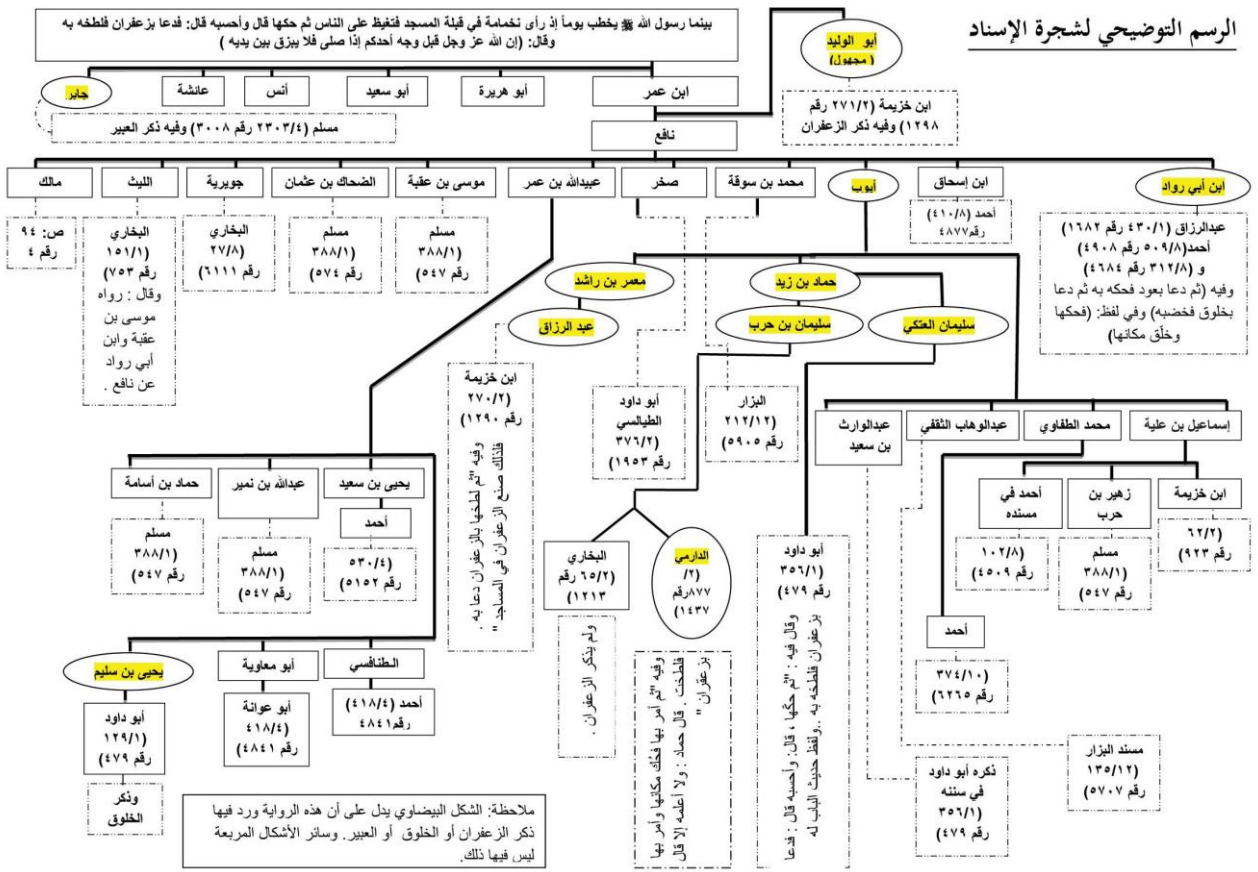

المرحلة الثانية: مقارنة المرويات والنظر في القرائن:

بتأمل شجرة الإسناد أعلاه نجد أن هذا الحديث رواه بهذا الإسناد عن أيوب : حماد بن زيد –وهو ثقة ثبت فقيه[1]– وقد اختلف عليه في ذكر الزعفران.

فرواه عنه :

1–سليمان بن داود العتكي–ثقة[2]– أخرج حديثه أبو داود في سننه(356/1 رقم 479) وفيه: « ثم حكها، قال: وأحسبه قال: فدعا بزعفران فلطخه به».

2–وسليمان بن حرب–ثقة إمام حافظ[3]– واختلف عليه في ذكر الزعفران أيضاً.

فقد رواه عنه الدارمي في سننه(788/2 رقم1437) و فيه :« ثم أمر بها فحك مكانها، وأمر بها فلطخت قال حماد: ولا أعلمه إلا قال بزعفران».

وأخرجه البخاري في صحيحه(65/2 رقم 65/2 رقم 1213) عن سليمان بن حرب أيضاً ولكنه لم يذكر الزعفران.

سبب اختلاف الرواية عن سليمان بن حرب:

يلاحظ أن سليمان بن حرب رواه عن حماد بن زيد مرة بدون ذكر الزعفران كما عند البخاري، ورواه أخرى بذكر الزعفران كما عند الدارمي. فهل يقال: إنه اضطرب فيه؟ أم أن البخاري أسقط ذكر الزعفران من رواية سليمان حينما رأى حماد بن زيد يشك فيها؟. يقال: الاحتمال الأول وارد، إلا أنه مرجوح. والراجح أن البخاري أسقطها من حديث سليمان بن حرب.والأدلة على ذلك تتمثل فيما يلي:

---

[1] التقريب(1498).

[2] التقريب(2556).

[3] التقريب(2545).

1–أن سليمان بن حرب ثقة إمام حافظ كما سبق، فلا يتوجه توهيمه، ولا يقال إنه اضطرب بدون بينة.

2–أن الدارمي – الذي شارك البخاري الرواية عن سليمان –روى عن سليمان بن حرب الزعفران، وقد تابعه في ذكر الزعفران: سليمان العتكي–وهو ثقة– عن حماد بن زيد عند أبي داود. والوجه المشهود له يقدم على الوجه غير المشهود له.

3–أن الإسماعيلي في مستخرجه روى هذا الحديث عن شيخ البخاري سليمان بن حرب وفيه ذكر الزعفران، يقول ابن حجر في الفتح(509/1): «وللمصنف في أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع (في قبلة المسجد)...وصرح الإسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضاً: قال وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به ».فيكون الدارمي والإسماعيلي شهدا بأن الزعفران مذكور في حديث سليمان بن حرب. وينبني عليه ثبوت ذكر الزعفران في حديث حماد بن زيد،

وإن اطرحها البخاري[1]. بعد هذا سننظر من تابع حماد بن زيد في ذكر الزعفران من أصحاب أيوب.

---

[1] إسقاط البخاري للزعفران من حديث سليمان بن حرب عن حماد غير مستغرب، وقد ذكره أهل العلم تحت مبحث: اختصار الحديث يقول أبو داود في رسالته لأهل مكة(ص:24) « وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه؛ فاختصرت لذلك». ونقل الرامهرمزي فيالمحدث الفاصل (ص: 543) عن مجاهد قوله:«أنقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه» وذكر السخاوي أنه يجوز حذف اللفظة المشكوك فيها أو تلك التي لا يتغير بها المعنى كما في فتح المغيث(151/3) عند شرحه لقول العراقي في ألفيته: «وحذف بعض المتن فأمنع مطلقاً» قال السخاوي: إن كان لغير شك. وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث(ص:144) «وهل يجوز اختصار الحديث، فيحذف بعضه إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور؟ على قولين. فالذي عليه صنيع أبي عبد الله البخاري: اختصار الأحاديث في كثير من الأماكن». وروى مسلم في صحيحه حديث نوم الجنب وترك لفظة(من غير أن يمس ماء) قال ابن حجر(في التلخيص الحبير140/1 تحقيق: عبد الله هاشم): « وكأنه تركها عمداً».ومن لم يتفطن لهذا المنهج-منهج اختصار

متابعات حماد بن زيد في روايته عن أيوب:

تابع حماد بن زيد في رواية هذا الحديث عن أيوب السختياني جماعة وهم:

1-إسماعيل بن علية-وهو ثقة حافظ[1]-

أخرج حديثه: الإمام مسلم في صحيحه(388/1 رقم547)، والإمام أحمد في مسنده(102/8 رقم4509)، وابن خزيمة في صحيحه(62/2 رقم 923).

2-وعبد الوهاب الثقفي-وهو ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين[2]-وقال الذهبي: ما حدث بحديث في زمن التغير[3].أخرج حديثه البزار في مسنده(135/12 رقم5707).

3-وعبد الوهاب بن سعيد- وهو ثقة ثبت[4]- ذكر حديثه أبو داود في سننه(365/1 رقم 479).

4-محمد بن عبد الرحمن الطفاوي- وهوصدوق يهم[5]-أخرج حديثه أحمد في مسنده(10374 رقم6256).

ولم يرد في حديث أحد منهم ذكر للزعفران.

5-ورواه معمر بن راشد -وهو ثقة ثبت فاضل، إلا أن في حديثه عن أهل البصرة شيء[6]- وقال أبو حاتم الرازي: ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث[1]. وأيوب السختياني بصري[2].

الحديث- قد يتهم الثقات بالاضطراب، إذا رآهم يروون الحديث على وجه، ثم رآه مروياً عنهم بوجه آخر. لهذا ينبغي معرفة مناهج الأئمة في محافظتهم على الألفاظ.

[1] التقريب(416).

[2] التقريب(4261).

[3] ميزان الاعتدال(681/2) .

[4] التقريب(4251).

[5] التقريب(6087).

[6] التقريب(6809).

أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه(270/2 رقم 1295) وفيه: « ثم لطخها بالزعفران دعا به، فلذلك صنع الزعفران في المساجد».

وبهذا يكون اثنان من أصحاب أيوب ذكرا عنه الزعفران وهم حماد بن زيد، ومعمر بن راشد. وأربعة لم يذكروا عنه الزعفران وهم: إسماعيل بن علية، وعبدالوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي، محمد بن عبد الرحمن الطفاوي.

النظر في الاختلاف:

أولاً: النظر إلى هذا الاختلاف باعتبار طبقات الرواة عن الشيخ:

ينبغي في مثل هذا الاختلاف أن ننظر إلى طبقات الرواة عن أيوب وأيهم أتقن لحديثه، وبمراجعة كلام العلماء وجد أن أتقن أصحابه هما : حماد بن زيد، وإسماعيل بن عليه.

وعند اختلافهما فإن من العلماء من قدم حماد بن زيد في أيوب منهم:

–الإمام أحمد حيث قال: « ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء»[3].

– وقال ابن معين: « ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد»[4]. وقال ايضاً: « إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قولَ حماد. قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد. قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله»[5].

---

[1] التقريب(6809).

[2] الثقات لابن حبان(53/6)، وشرح علل الترمذي(168/1).

[3] العلل ومعرفة الرجال- رواية المروذي-(ص:174).

[4] شرح علل الترمذي(510/2).

[5] تأريخ ابن معين –رواية الدوري-(214/4).

–وقال النسائي: «أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبد الوارث وابن علية»[1].

ورجحت طائفة ابن علية على حماد في أيوب منهم:

–البرديجي حيث قال: « ابن علية أثبت من روى عن أيوب»[2].

– وقال أبو داود السجستاني: « ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ، إلا إسماعيل بن علية وبشر بن المفضل»[3].

–وذكر شعيب بن حرب حماد بن زيد وابن علية فقدم ابن علية وقال: « هو أثبتهم في الحديث»[4].

وفي هذا نوع من التكافؤ بين هذين الحافظين المتقنين يدفع إلى البحث عن مزيد من قرائن الترجيح.

ثانياً: النظر باعتبار العدد وحال المختلفين:

إن لزم القول أن أحد الفريقين وَهِم، فإن العدد الأكثر(الثلاثة) أولى بأن تقدم روايتهم على رواية الأقل(الاثنين).لا سيما والفريق الأكثر فيهم ابن عليّة الذي قال فيه الهيثم بن خالد: «اجتمع حفاظ أهل البصرة، فقال أهل الكوفة لأهل البصرة: نحّوا عنا إسماعيل–يعني ابن علية–وهاتوا من شئتم»[5]. ثم إن حماد بن زيد كان يتهيب مخالفة ابن علية يقول الإمام أحمد: « كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب، وكان

---

[1] شرح علل الترمذي(510/2).

[2] المرجع نفسه(510/2).

[3] تهذيب التهذيب (1/ 276)

[4] شرح علل الترمذي(511/2).

[5] تأريخ بغداد(196/7)، وتهذيب التهذيب(276/1).

يهاب، أو يتهيب إسماعيل بن علية إذا خالفه»[1] يضاف إليه: أن معه عبد الوارث بن سعيد، وقد ذكر القواريري عن يحيى بن سعيد القطان: أنه كان يثبّت عبد الوارث، وإذا خالفه أحد من أصحابه يقول: « ما قال عبد الوارث»[2]؟ ومن هنا تبدو الرواية التي لم يذكر فيها الزعفران تتجه للقوة .

ثالثاً:النظر باعتبار جزم الراوي في روايته:

حماد بن زيد– وإن كان هو أحد المتقنين إلا أنه– ذكر الزغفران بصيغة الشك: « وأحسبه قال»، «ولا أعلمه إلا قال».وهذه الإشارة منه كافية في الدلالة على أنها ليست مما أتقنه عن شيخه.فلا ترقى إلى معارضة جزم من خالفه. أما معمر–وإن جزم في روايته بذكر الزعفران– فإنه لا يعتمد عليه في روايته عن البصريين كما سبق بيانه. وعليه: فالراجح أن ذكر الزعفران مشكوك في ثبوتها.

متابعات أيوب عن نافع:

تابع أيوب في رواية هذا الحديث عن نافع جماعة وهم:

1–مالك بن أنس. أخرجه في المؤطأ(ص: 194يحيى الليثي) ومن طريقه أخرجه البخاري(90/1 رقم 406)، ومسلم(388/1 رقم547).وقال البخاري: « رواه موسى بن عقبة، وابن أبي رواد عن نافع».

2–والليث بن سعد، أخرج حديثه البخاري(151/1 رقم 753)و مسلم (388/1 رقم547).

3–وموسى بن عقبة، أخرج حديثه مسلم(388/1 رقم547).

---

[1] تهذيب التهذيب (1/ 276).

[2] الجرح والتعديل(75/6).

4–و الضحاك بن عثمان، أخرج حديثه مسلم(388/1رقم547) والبزار في مسنده (135/12 رقم 5708).

5– ومحمد بن سوقة، أخرجه البزار(212/12 رقم 5905) .

6– وجويرية بن أسماء أخرج حديثه البخاري(27/8 رقم6111).

7–صخر بن جويرية، أخرج حديثه أبو داود الطيالسي(376/2 رقم 1953).

8– محمد بن إسحاق بن يسار، أخرج حديثه أحمد في مسنده(480/8 رقم 4877) وفي موضع آخر(480/10 رقم6306) وقال:حدثني نافع.

ولم يرد في حديث أحد من هؤلاء ذكر للزعفران .

9– ورواه أيضًا عنه: عبيد الله بن عمر.

وعن عبيد الله رواه جماعة من أصحابة ولم يذكروا الزعفران وهم:

1–يحي بن سعيد القطان، أخرج حديثه أحمد في مسنده (530/4 رقم 5152).

2–وعبد الله بن نمير ، أخرج حديثه مسلم (388/1 رقم 547).

3–و حماد بن أسامه أخرجه مسلم(388/1 رقم 547).

4–محمد بن عبيد الطنافسي، أخرجه أحمد في مسنده (418/4 رقم 4841).

5–وأبو معاوية ،أخرجه أبو عوانه في مستخرجه(336/1 رقم 1198).

وخالفهم يحيى بن سليم الطائفي–وهو صدوق سيء الحفظ[1]– فذكر في حديثه الخلوق.قاله أبو داود في سننه(129/1 رقم 479).وحاله لا تحتمل التفرد بمثل هذه الزيادة لاسيما وقد تكلم أهل العلم على رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله خاصة. قال

---

[1] التقريب(7563).

أبو داود:« سمعت أحمد يقول: « يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيد الله مناكير»[1].

وقال البخاري: « يحيى بن سليم يروي أحاديث عن عبيد الله يَهِمُ فيها»[2]. وعليه فهي زيادة منكرة على ضوء قواعد النقد الحديثي.

10- وروى عبد العزيز بن أبي رواد،عن نافع هذا الحديث، وهو- صدوق عابد ربما وهم[3]-

أخرج حديثه عبد الرزاق في مصنفه عنه(430/1 رقم 1682) وفيه: « ثم دعا بعود فحكه به، ثم دعا بخلوق فخضبه[4]». ومن طريقه أخرجه أحمد في مسنده(509/8 رقم4908). وأخرجه أحمد في موضع آخر من مسنده(312/8رقم 4684) وفيه: « رأى نخامة في قبلة المسجد، فحكها، وخلّق مكانها» .

وهذه الرواية شاذة من حديث نافع لمخالفتها ما رواه أصحاب نافع عنه؛ فحال ابن أبي رواد لا تحتمل مثل هذا التفرد . وقد قال عنه ابن عدي: « وفي بعض أحاديثه ما لا يتابع عليه»[5]، وفي مثل هذه الرواية يقول نقاد الحديث: أين عنها بقية أصحاب نافع؟

.من تابع نافع في حديثه عن ابن عمر:

وردت متابعة لنافع في روايته حديث النخامة عن ابن عمر.

---

[1] موسوعة أقوال الإمام أحمد (124/4 رقم الترجمة 3486).

[2] علل الترمذي الكبير (ص: 192).

[3] التقريب(4096).

[4] في المطبوع بتحقيق: عبد الرحمن الأعظمي: (فحسبه) وعلق عليه ولم يصب. وصوابه: (فخضبه) كما في مسند أحمد أعلاه حيث خرجه من طريقه. ولعل الشيخ الأعظمي لم يراجع مسند أحمد ليقف على صواب اللفظة.

[5] الكامل(292/5).

فقد روى عمر بن سُليم[1] عن أبي الوليد قال: قلت لابن عمر : ما كان بدء هذا الزعفران؟ قال: جاء رسول الله ﷺ لصلاة الصبح، فإذا هو بنخاعة في قبلة المسجد، فحكها، وقال: «ما أقبح هذا» قال: فجاء الرجل الذي تنخع فحكها، ثم طلى عليها الزعفران قال: «إن هذا أحسن من ذلك».

أخرجه ابن خزيمة في صحيحة(2/ 271 رقم1298)وقال: إن ثبت الخبر.

فأبو الوليد الراوي عن ابن عمر مجهول. قال المزي في تحفة الاشراف(275/6):

«أبو الوليد البصري– ولا يعرف اسمه– عن ابن عمر».

وقال ابن حجر في التقريب(8439): «أبو الوليد عن ابن عمر، قيل: هو نسيب ابن سيرين، وقال أبو حاتم: هو مولى رواحة، وهو أرجح، وهو مجهول من الرابعة». وعليه فهو حديث ضعيف[2].

شواهد حديث النخامة:

حديث النخامة رواه جماعة من الصحابة وهم :

1–أبو سعيد الخدري، أخرج حديثه البخاري في صحيحه(90/1 رقم414) ومسلم(389/1 رقم 548).

2– وأبو هريرة، أخرج حديثه البخاري(90/1 رقم 408) ومسلم(389/1 رقم550).

3–وأنس بن مالك، أخرج حديثه البخاري(90/1 رقم 405).

---

[1] تصحف في مطبوعة ابن خزيمة إلى (سليمان) والصواب ما اثبته، وترجمته في تهذيب الكمال (379/21).

[2] وقد ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود(161/1).

4- وعائشة، أخرج حديثها البخاري(90/1 رقم 407) ومسلم(389/1 رقم 549).

5- وجابر بن عبد الله أخرج حديثه مسلم(2303/4 رقم3008) وفيه: فقالﷺ : «أروني عبيراً» فقام فتى من الحي يشتد إلى أهله، فجاء بخلوق في راحته، فأخذه رسول اللهﷺفجعله على رأس العرجون، ثم لطخ به على أثر النخامة. فقال جابر: فمن هناك جعلتم الخلوق في مساجدكم.

المرحلة الثالثة : الحكم على الحديث:

ذكر الزعفران في حديث النخامة لا يصح من حديث ابن عمر. والراجح أن الواهم فيه أيوب السختياني وتتمثل أدلة ذلك فيما يلي:

1-أن حماد بن زيد روى حديث النخامة عن أيوب السختياني وفيه ذكر الزعفران وتابعه على ذكرها عن أيوب: معمر بن راشد، وكلاهما ثقة. وخالفهما جماعة عن أيوب وهم: إسماعيل بن علية، وعبدالوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، فلم يذكروا الزعفران. فلا يبعد أن يكون أيوب السختياني اضطرب في ذكرها، فيكون تارة ذكر الزعفران فنقلها عنه حماد بن زيد ومعمر، وفي أخرى شك فيها فتركها فنقلها عنه الآخرون، لا سيما وأيوب إنما يعتمد في روايته على حفظه- والحفظ خوان- وليس له كتاب[1].وهذا ما أشار إليه ابن معين، فقد سئل عن أحاديث أيوب: اختلاف ابن علية وحماد بن زيد؟ فقال: « إن أيوب كان يحفظ، وربما

---

[1] قال يحيى : وأخبرني عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن أيوب أن كان إذا قدم البصرة يقول:« خذوها رطبة قبل أن تتغير» ولم يكن يَكتُبُ ولا يُكتِب. **ينظر: من كلام ابن معين- رواية ابن طهمان-(ص:81).** وفيه ايضًا: وقيل ليحيى بن معين: «كان شعبة همّ أن يترك حديث أيوب؟ قال: كان أيوب خيراً من شعبة، ولكن لحال أنه كان يتحفّظ، ولم يكن يكتب».

نسي الشيء» فنَسَبَ الاختلاف إلى أيوب[1]. وهذا هو الأنسب؛ لأن توهيم الواحد أولى من توهيم الجماعة.

2- أن كل أصحاب نافع وفيهم أئمة كبار وحفاظ متقنين أمثال: الإمام مالك بن أنس، والليث بن سعد، وموسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، وغيرهم، لم يذكر أحد منهم الزعفران الذي ذكره أيوب عن نافع، ماعدا ما رواه عبد العزيز بن أبي رواد، وحاله لاتحتمل مثل هذا التفرد، فتكون روايته منكرة، ويحيى بن سليم الطائفي في روايته عن عبيد الله بن عمر عن نافع، وكل أصحاب عبيد الله الكبار خالفوه، فدل على أنها رواية منكرة أيضًا.

3-أن ذكر الزعفران لا يعرف من حديث ابن عمر إلا فيما رواه عنه أبو الوليد، وهو رجل مجهول.

4-أن حديث النخامة رواه جمع من الصحابة وألفاظهم فيه متقاربة، وورد ذكر العبير في حديث جابر وحده-كما سبق- وبسبب وحدة موضوعها، وتقارب ألفاظها يمكن أن يقع الوهم في نقلها، فيدرج بعض ألفاظ حديث جابر في حديث ابن عمر، لا سيما إن كان الراوي لا يكتب حديثه كحال أيوب السختياني، ومن دونه في الاتقان- كحال ابن أبي رواد، ويحيى بن سليم – من باب أولى .

5- روى البخاري ومسلم حديث أيوب السختياني هذا المسمى بحديث النخامة، إلا أن مسلماً تجنب إخراجه من طريق حماد بن زيد أو معمر بن راشد الذي فيه ذكر الزعفران، واختار أن يرويه من طريق إسماعيل بن عليه الذي لم يذكرها. وأما البخاري وإن روى حديث أيوب من طريق حماد بن زيد الذي فيه ذكر الزعفران،إلا أنه أسقطها

---

[1] شرح علل الترمذي(512/1).

من حديث شيخه سليمان بن حرب–،كما سبق التدليل عليه، في إشارة منه إلى أنها مشكوك في صحتها.

6–أن لهذه اللفظة أصلاً في حديث جابر الصحيح، وفي بعض الأحاديث الضعيفة الواردة عن ابن عمر وغيره، فلعله لأجل ذلك تساهل في نقلها من ألحقها بحديث ابن عمر .

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1-أوضح هذا البحث أن التخريج ورد في استعمال المتأخرين بمعنى عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، وهذا النوع من التخريج ليس هو الذي كثر كلام الأئمة المتقدمين في أهميته والعناية به، بل كانوا يقصدون التخريج الذي يُعنى فيه بجمع الطرق، ومقارنة بعضها ببعض، لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف، للوصول إلى صحيحها من ضعيفها.

2- تبين أن التخريج من أهم الوسائل في الكشف عن العلل الإسنادية والمتنية، ومن ذلك: الكشف عن السقط في الإسناد، ومعرفة التفرد والمخالفة، وبيان الوهم، والطرق التي تصلح للاعتبار، والتي لا تصلح، وبيان الاختلاف في صيغ التحمل والأداء في مرويات المدلسين، ومعرفة ما روي بالمعنى المطابق والمعنى المغاير، وغير ذلك مما له تعلق بمباحث العلة.

3- التخريج الذي تكتشف به العلة لا بد له من منهج علمي، وله مراحل يفضي بعضها إلى بعض، تبتدئ بجمع الطرق، ثم تقريبها للناظر في شجرة الإسناد، ثم النظر والمقارنة بين المرويات، والتدقيق في القرائن المحتفة بالحديث في ضوء كلام الأئمة النقاد، وانتهاء بالحكم على الحديث قبولاً ورداً.

4-ظهر جلياً أثر ضعف المنهج العلمي عند من لم يستكمل مراحل التخريج كما ورد أعلاه، واتبع منهج الفقهاء والأصوليين: الذي يغلب على منهجهم النظر إلى ظاهر الإسناد، من غير جمع ولا مقارنة المرويات بعضها ببعض، فنتج عن ذلك تصحيح كثير من الأحاديث المعلولة، بحجة أن راويها ثقة،وكأن الثقة لا يخطيء، ورُدَّتْ أحاديث صحيحة بحجة أن راويها ضعيف، تقصيراً في مراعاة منهج المتقدمين: الذين ينتقون من حديث الراوي الضعيف ما علموا أنه أصاب فيه.

ثانياً: التوصيات

أوصي بأن يوجه الباحثون جهودهم إلى تخريج كتب السنة –عدا الصحيحين– تخريجاً علمياً على منهج الأئمة المتقدمين. ليتبين صحيحها من عليلها، كما فعل العلامة الألباني في كتابه: إرواء الغليل، وصحيح سنن أبي داود، والسلسلة الضعيفة. والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل، ط1، 1429هـ

الإرشاد –المنتخب منه– للخليلي، ت: محمد سعيد، الرشد،ط1، 1409هـ

أساس البلاغة للزمخشري ت: عيون السود، ط1، 1419ه

الاستذكار لابن عبد البر ت: سالم محمد عطا،دار الكتب العلمية بيروت، ط1421ه.

الاقتراح لابن دقيق العيد دار الكتب العلمية – بيروت.

التأريخ الأوسط للبخاري، دار الوعي ،ط1، 1397ه

التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر أبو زيد، دار العاصمة، ط1، 1413هـ

تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع، مؤسسة الريان،ط1، 1424هـ

التخليص الحبير لابن حجر، ت: عادل أحمد وزميله، دار الكتب العلمية، ط1، 1419ه.

تدريب الراوي للسيوطي ت: عزة علي، دار الكتب الحديثة (319/1).

التقريب والتيسير للنووي ت: محمد عثمان الخشت دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1405ه.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ت: العلوي، وزارة الأوقاف المغربية، 1387ه.

تنقيح التحقيق للذهبي مع التحقيق لابن الجوزي ت: حسن عباس، مطبعة الفاروق،ط1، 1422ه

تهذيب التهذيب ت: أحمد شاكر ومحمد الفقي، دار المعرفة.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ت: عويضة، ط1، 1417ه

جامع التحصيل للعلائي، ت: حمدي السلفي، عالم الكتب،ط2، 1398هـ.

جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر ومن تبعه مكتبة الحلبي ط2 ، 1395هـ .

جامع العلوم والحكم دار ابن حزم ت: حسن أحمد ط1، 1418ه.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ت: محمود الطحان مكتبة المعارف 1403هـ.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد الدكن ط1.

رسالة أبي داود إلى أهل مكة،ت: محمد الصباغ المكتب الإسلامي، ط3، 1405هـ

سنن الدارمي ت: البغا دار القلم ط1، 1412هـ .

سؤالات الترمذي للبخاري، تأليف: د.يوسف الدخيل، الجامعة الإسلامية.

شرح علل الترمذي لابن رجب، ت: نور الدين عتر، دار العطاء، ط4، 1421ه.

صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ط3، 1418هـ.

العدة في أصول الفقه،لأبي يعلى ت: المباركي ط2 1410 هـ .

العلل الكبير للترمذي ت: أبو طالب القاضي، عالم الكتب ط1، 1429هـ

علوم الحديث لابن الصلاح،ت: نور الدين عتر، دار الفكر، 1406هـ.

فتح المغيث للسخاوي ت: علي حسين ط1، 1424هـ

المغني لابن قدامة مكتبة القاهرة ب ت ط .

القاموس المحيط للفيروز آبادي ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ط2، 1407هـ

قواعد التحديث للقاسمي، دار الكتب العلمية بيروت

قواعد العلل وقرائن الترجيح للدكتور عادل الزرقي دار المحدث، ط1، 1425هـ.

الكفاية في معرفة اصول الرواية للخطيب، ت: الدمياطي، دار الهدى.

لسان العرب لابن منظور، دار عالم الكتب 1424ه

لسان الميزان لابن حجر المكتبة التجارية ط1، ب ت ط.

المحلى لابن حزم، ت: أحمد شاكر، مكتبة دار التراث.

مستدرك الحاكم، ت: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، مكة المكرمة.

المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وزملائه دار الدعوة ، ط2.
معرفة علوم الحديث للحاكم ت:أحمد السلوم، دار ابن
حزم،ط1424،1هـ،(ص:360).
مهارات جمع طرق الحديث للدكتور إبراهيم اللاحم ط1، 1437هـ
الموقظة للذهبي ت:عبد الفتاح أبو غُدّة : مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب
ط1412،2ه.
نزهة النظر لابن حجر ت: نور الدين عتر،مطبعة الصباح، دمشق،ط3، 1421ه.
النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ت: ربيع المدخلي، ط2 1408هـ
نيل الأوطار للشوكاني، مطبعة مصطفى الحلبي ب ت ط .